الأمم المتحدة

A/AC.109/2005/14

الجمعية العامة

Distr.: General
7 April 2005
Arabic
Original: English

اللجنة الخاصة المعنية بحالة تنفيذ إعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة

سانت هيلانة

ورقة عمل من إعداد الأمانة العامة

المحتويات

	الفقرات	الصفحة
أولا - لمحة عامة	١-٤	٣
ثانيا - خلفية تاريخية	٥	٤
ثالثا - المعلومات الأساسية والتطورات المتصلة بالنواحي الدستورية والسياسية	٦-٢٨	٤
رابعا - الأحوال الاقتصادية	٢٩-٤٦	١٠
ألف - لمحة عامة	٢٩-٣٠	١٠
باء - المساعدة المقدمة من المملكة المتحدة	٣١-٣٤	١١
جيم - مشاريع التنمية	٣٥-٣٦	١٣
دال - الزراعة ومصائد الأسماك	٣٧-٣٨	١٣
هاء - النقل والاتصالات والمرافق العامة	٣٩-٤٢	١٤
واو - الأعمال المصرفية والائتمان	٤٣	١٥
زاي - السياحة	٤٤-٤٦	١٥

020505 020505 05-30231 (A)
0530231

خامسا –	الأحوال الاجتماعية	٤٧-٥٢	١٦
ألف –	لمحة عامة	٤٧	١٦
بـاء –	العمالة	٤٨-٤٩	١٦
جيم –	التعليم	٥٠-٥١	١٧
دال –	البيئـة	٥٢	١٨
سادسا –	تابعا سانت هيلانة	٥٣-٦٥	١٨
ألف –	أسنسيون	٥٣-٥٨	١٨
١ –	لمحة عامة	٥٣	١٨
٢ –	الوضع الدستوري والسياسي	٥٤-٥٧	١٩
٣ –	الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية	٥٨	٢٠
بـاء –	تريستان دا كونها	٥٩-٦٥	٢٠
١ –	لمحـة عامـة	٥٩-٦٠	٢٠
٢ –	الوضع الدستوري والسياسي	٦١-٦٣	٢١
٣ –	الأحوال الاقتصادية والاجتماعية	٦٤-٦٥	٢١
سابعا –	وضع الإقليم في المستقبل	٦٦-٧٦	٢٢
ألف –	موقف الدولة القائمة بالإدارة	٦٦-٧٤	٢٢
بـاء –	موقف الإقليم	٧٥-٧٦	٢٤
ثامنا –	نظر الأمم المتحدة في المسألة	٧٧	٢٤

أولا – لمحة عامة

١ – يتألف إقليم سانت هيلانة[١]، الذي تتولى إدارته المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، من جزيرة سانت هيلانة وتابعين هما: جزيرة أسنسيون ومجموعة جزر صغيرة تشكل تابع تريستان دا كونها.

٢ – وتقع سانت هيلانة في جنوب المحيط الأطلسي على بعد نحو ٩٠٠ ١ كيلومتر من أنغولا ونحو ٩٠٠ ٢ كيلومتر من البرازيل، وهي جزيرة صغيرة بركانية المنشأ. ويشتمل الإقليم على أراضي مجموع مساحتها ٤١٢ كيلومترا مربعا. وتقع أسنسيون على بُعد ٢٠٠ ١ كيلومتر إلى الشمال الغربي من سانت هيلانة، وتقع تريستان دا كونها والجزر الصغيرة الأخرى على مسافة نحو ٤٠٠ ٢ كيلومتر إلى الجنوب منها. وجزيرة سانت هيلانة، التي تقع فيها جيمستاون عاصمة الإقليم، هي أكبر الجزر، حيث تبلغ مساحتها ١٢٢ كيلومترا مربعا. وتتمتع الجزر بمناخ استوائي تلطفه الرياح التي تهب بانتظام على مدار السنة. وفي الجزر مجموعة متميزة من الأنواع النباتية والحيوانية وكثير منها من الأنواع النادرة أو المهددة بالانقراض.

٣ – ويعرف سكان سانت هيلانة، بأنهم من ''سانت'' أو ''من سانت هيلانة'' ، وهم ينتمون لأصول مختلطة (انظر الفقرة ٤ أدناه). ووفقا لتعداد عام ١٩٩٨، كان يعيش في سانت هيلانة ٠١٠ ٥ نسمة. إلا أنه حسب تقديرات مكتب الإحصاء في سانت هيلانة فإن عدد السكان في الجزيرة، في تموز/يوليه ٢٠٠٣، كان يتراوح بين ٧٥٠ ٣ إلى ٨٠٠ ٣ نسمة، مما يعني أن ربع السكان قد غادر الجزيرة خلال خمس سنوات فقط. وذكر المكتب أنه في أعقاب إعادة منح الجنسية البريطانية إلى مواطني سانت هيلانة في عام ٢٠٠٢، تعرضت الجزيرة إلى عملية نزوح. وفي عام ٢٠٠٤ قدر عدد السكان بـ ٩٠٠ ٣ شخص[٢]. وفي حين يصعب التكهن بدقة بعدد السكان في المستقبل، فمن المرجح أن تخف حدة الهجرة المرتفعة وذلك لأن معظم الأشخاص الذين كانوا يرغبون في مغادرة الجزيرة قد غادروها فعلاً، مع انحسار عدد السكان في الفئات العمرية التي يرجح أن تغادر الجزيرة[٣]. ويقيم ثلث السكان تقريبا في جيمستاون. واللغة الانكليزية هي اللغة الرسمية الوحيدة في سانت هيلانة. ويمكن الوصول إلى سانت هيلانة باستخدام ''سفينة البريد الملكية سانت هيلانة'' التي تخدم سانت هيلانة وجزيرة أسنسيون وخليج والفيس في ناميبيا وكيب تاون في جنوب أفريقيا. ويوجد أقرب مهبط طائرات في جزيرة أسنسيون.

٤ - وعقب مشاورات مطولة بين حكومة سانت هيلانة وإدارة التنمية الدولية التابعة لحكومة المملكة المتحدة، أعلن، في آذار/مارس ٢٠٠٥، عن أن الإدارة ستوفر التمويل لتشييد مطار دولي في جزيرة سانت هيلانة، وينتظر أن يبدأ المطار العمل في عام ٢٠١٠[٤].

ثانيا - خلفية تاريخية

٥ - اكتشف الملاح البرتغالي خوان دا نوفا سانت هيلانة في عيد القديسة هيلانة في ٢١ أيار/مايو ١٥٠٢. وكانت جزيرة غير مأهولة. وظل وجودها سرا حتى عثر عليها صدفة البحار الانكليزي توماس كافندش في عام ١٥٨٨. وفي عام ١٦٣٣، ادعت هولندا ملكية الجزيرة لكنها لم تحتلها. وفي عام ١٦٥٨، أصدر حاكم بريطانيا مرسوماً أذن به لشركة الهند الشرقية البريطانية باستعمار الجزيرة وتحصينها، واستوطنها الانكليز في أعقاب ذلك. وجُلب الأرقاء من أفريقيا ومدغشقر والشرق الأقصى. كما جلب صينيون وبعض العمال الهنود المرتبط معهم بعقود محددة الأجل للعمل في الجزيرة. وأصدر الملك جورج الثاني لشركة الهند الشرقية ميثاقا يحدد فيه كيفية تحصين الجزيرة وحكمها. ومنح الملك في الميثاق أيضا الجنسية الانكليزية الكاملة الدائمة للسكان. وقد نُفي نابليون بونابرت إلى سانت هيلانة في عام ١٨١٥، وظل فيها حتى وفاته في عام ١٨٢١. وأصبحت سانت هيلانة من مستعمرات التاج في عام ١٨٣٤. وفي أيار/مايو ٢٠٠٢، احتفلت سانت هيلانة بالذكرى السنوية الخمسمائة لاكتشافها.

ثالثا - المعلومات الأساسية والتطورات المتصلة بالنواحي الدستورية والسياسية

٦ - حل دستور سانت هيلانة لعام ١٩٨٨ الذي دخل حيز النفاذ في ١ كانون الثاني/يناير ١٩٨٩، محل دستور سانت هيلانة وتابعَيْها الذي بدأ العمل به في ١ كانون الثاني/يناير ١٩٦٧. وبموجب دستور ١٩٨٩، يتولى إدارة الإقليم الحاكم والقائد العام، الذي تعينه الملكة، ويساعده في ذلك مجلس تنفيذي ومجلس تشريعي.

٧ - ويتألف المجلس التشريعي من رئيس المجلس ومن ثلاثة أعضاء بحكم مناصبهم (رئيس الأمناء وأمين المالية والمدعي العام) و ١٢ عضوا منتخبا. ويرأس الحاكم المجلس التنفيذي الذي يتألف من الأعضاء الثلاثة المعينين بحكم مناصبهم وخمسة من أعضاء المجلس التشريعي المنتخبين. وعلى الرغم من أن المدعي العام عضو في كلا المجلسين التشريعي والتنفيذي، إلا أنه لا يملك حق التصويت في أي منهما.

٨ - وتجري الانتخابات بالاقتراع السري على فترات لا تزيد على أربع سنوات وعلى أساس حق التصويت العام للذين يبلغون من العمر ١٨ عاما أو أكثر. وعلى الرغم من وجود

حزبين سياسيين، إلا أنهما لا يمارسان أي نشاط منذ عام ١٩٧٦، وتجري الانتخابات على أساس غير حزبي. وقد أجريت الانتخابات الأخيرة في ٢٧ حزيران/يونيه ٢٠٠١ عندما انتخب للمجلس التشريعي ١٢ مرشحا يمثلون ٨ دوائر انتخابية. ومن المزمع إجراء الانتخابات التالية في حزيران/يونيه ٢٠٠٥. وفي تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٤ أصبح مايكل كلانسي حاكما لسانت هيلانة وأسنسيون وتريستان دا كوبا، بدلا من الحاكم السابق هولامبي.

٩ - وينص دستور سانت هيلانة على الفصل بين السلطة القضائية والحكومة. ويضم الجهاز القانوني محكمة استئناف ومحكمة عليا ومحكمة جزئية، وتدخل إجراءات الفصل في الطعون النهائية ضمن اختصاصات مجلس الملكة في المملكة المتحدة. وتطبق القوانين المحلية بصفة عامة، لكن قوانين المملكة المتحدة تطبق على الحالات التي لم يشرع لها قانون محلي، في حدود ما تسمح به الظروف المحلية.

١٠ - وفي كانون الثاني/يناير ١٩٨٣، عندما بدأ نفاذ قانون الجنسية البريطاني، فقد أبناء سانت هيلانة حقوقهم في الجنسية. ومنذ ذلك الحين وحتى عام ٢٠٠٢، وأبناء الجزيرة يسعون من خلال المجلس التشريعي ولجنة الجنسية من أجل استرداد حقوقهم. وبعد أن بدأ نفاذ قانون المملكة المتحدة المتعلق بأقاليم ما وراء البحار المؤرخ أيار/مايو ٢٠٠٢، الذي تمنح بموجبه الجنسية البريطانية لسكان الأقاليم التابعة للمملكة في ما وراء البحار، استرد رعايا سانت هيلانة حقهم في حمل الجنسية البريطانية. ويجيز هذا القانون لرعايا سانت هيلانة حمل جواز السفر البريطاني والعمل في أي مكان داخل منطقة الاتحاد الأوروبي.

١١ - وشهدت السنوات الخمس الماضية مفاوضات ومشاورات عامة مكثفة بشأن الإصلاحات الدستورية وتحديث النظم في سانت هيلانة. وإذ ترغب حكومة سانت هيلانة في تطبيق نظام يمنح الممثلين المنتخبين على الصعيد المحلي سلطات أوسع، دخلت حكومة سانت هيلانة في مباحثات مع المملكة المتحدة، مستعينة في ذلك بخدمات مستشارة شؤون دستورية مستقلة، هي السيدة كوينتين - باكستر، تساعد على دراسة خيارات الإصلاحات الدستورية وإعداد مشروع دستور جديد للإقليم.

١٢ - وقامت السيدة كوينتين - باكستر، المحامية لدى المحكمة العليا لنيوزيلندا والخبيرة المعنية بالأقاليم الصغيرة، بزيارة سانت هيلانة في فترة أيلول/سبتمبر وتشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٢. وزارتها مرة أخرى في نيسان/أبريل وأيار/مايو ٢٠٠٣. وقامت السيدة كوينتين - باكستر، بصفتها مستشارة مستقلة لشعب الإقليم في الشؤون الدستورية، وبتمويل وفر من خلال أمانة الكمنولث، وبعد مشاورات واسعة النطاق، بتقديم ورقة لعرض نقاط الخلاف

معنون ''سانت هيلانة وتابعيها – استكشاف الخيارات المتعلقة بالتطوير المقبل لدستورها'' في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٢.

١٣ – وفي ١١ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٢، عقب المناقشات التي جرت مع المستشارة المستقلة، أعلن رئيس المجلس التشريعي أن المجلس سيعرض على السكان مقترحات للتغيير الدستوري لترى إن كانت تحظى بتأييد كبير. والخصائص الرئيسية لمقترحات المجلس التشريعي بالنسبة للتغيير الدستوري، على نحو ما ذكرته وسائط الإعلام[٥]، هي نظام حكم وزاري ثلاثي المستويات (يضم جمعية تشريعية ومجلس وزراء (يعمل رئيس وزرائه كرئيس للبلاد) ومجلسا تنفيذيا (يتولى رئاسته الحاكم)، وانتخابات الجمعية التشريعية التي يجري جزء منها على أساس الدوائر المتعددة والجزء الآخر على نطاق الجزيرة بأكملها، وانتخاب رئيس الوزراء بنظام الانتخاب الحر المباشر، وإدخال قانون الحقوق.

١٤ – وعقب زيارة السيدة كوينتين – باكستر، في أيار/مايو ٢٠٠٣، التي تزامنت أيضا مع المفاوضات التي كانت جارية مع الفريق الزائر من وزارة الخارجية وشؤون الكمنولث، قُدم اقتراح منقح، يستند إلى اقتراح سنة ٢٠٠٢، ويتضمن انتخاب جميع أعضاء الجمعية التشريعية على نطاق الجزيرة بأكملها، وانتخاب رئيس الوزراء بواسطة أعضاء الجمعية التشريعية فقط. لكن يبقى هناك اختلاف في الآراء على مسألة الحكومة الوزارية الثلاثية المستويات، التي تمنح الحاكم سلطات أقل مما يمنحه النظام ذو المستويين الذي تفضله المملكة المتحدة.

١٥ – وتمخضت المباحثات التي جرت بعد ذلك مع وزارة الخارجية وشؤون الكمنولث عن توافق في الآراء بشأن إعداد مشروع المواضيع الرئيسية لاتفاق، وتشكيل نظام حكم وزاري ثنائي المستويات يرأس الحاكم فيه المجلس التنفيذي. وثم التوصل إلى التوافق في الآراء مع بعض التحفظات، في نيسان/أبريل ٢٠٠٤، وذلك رهنا بطلب حكومة سانت هيلانة المتعلق بأن تعيد المملكة المتحدة النظر في موقفها حيال احتفاظ الحاكم بسلطات تشريعية احتياطية[٦]. وفي حزيران/يونيه ٢٠٠٤، وافقت المملكة المتحدة على الترتيب الدستوري الجديد الذي لا يمنح الحاكم سلطات تشريعية احتياطية، لكنها أصرت على أن تتاح للحاكم إمكانية الطعن في ما تصدره حكومة سانت هيلانة من قرارات، من خلال طلب عرض المسألة للبت فيها بواسطة أمر مجلسي في برلمان المملكة المتحدة، عند الاقتضاء[٧].

١٦ – وفي أيلول/سبتمبر ٢٠٠٤، جرى تعيين السيد أنطوني غرين منسقا لشؤون التغيير الدستوري. وأعلن السيد غرين، في شباط/فبراير ٢٠٠٥، أن ''اقتراعا استشاريا لاستطلاع آراء الناخبين'' سيجري في ٢٥ أيار/مايو ٢٠٠٥، لتحديد ما إذا كان رعايا سانت هيلانة

يرغبون في اعتماد الدستور الجديد المقترح في المواضيع الرئيسية للاتفاق. وجرى التأكيد على أن المملكة المتحدة لن تطبق الدستور الجديد إلا إذا تلقت إشارة واضحة من رعايا سانت هيلانة تفيد برغبتهم في اعتماد مشروع الدستور. وألقي الضوء أيضا على أنه برغم أن الشيء الأمثل هو بدء نفاذ الدستور الجديد قبل موعد الانتخابات العامة القادمة المقرر إجراؤها في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٥، إلا أن الدستور الجديد لن يبدأ نفاذه حتى تصبح سانت هيلانة مستعدة له، الأمر الذي يجعل الجدول الزمني للتنفيذ ذا طابع مرن.

١٧ - ويتم حاليا توسيع نطاق الأهلية للتصويت في الاقتراع الاستشاري إلى ما يتعدى الدور الانتخابي المعهود. فالأشخاص غير المسجلين في سجل الناخبين لكنهم من مواطني الأقاليم التابعة لبريطانيا أو مواطنون بريطانيون أو من مواطني أقاليم بريطانيا في ما وراء البحار ويبلغون من العمر أكثر من ١٦ سنة والذين لهم وضع قانوني في سانت هيلانة أو ينطبق عليهم شرط من شروط الإقامة فيها، يجوز لهم التصويت في الاقتراع الاستشاري. وتعتبر معايير الأهلية بالنسبة للاقتراع الاستشاري هي نفسها المطبقة على الاقتراع بشأن سبل الوصول إلى الجزيرة الذي نظم عام ٢٠٠٢، مع استبعاد شرط الإقامة [٨].

١٨ - وتفيد تقارير وسائط الإعلام أن الدستور الجديد يقترح ثلاثة تغييرات على النظام الدستوري الحالي في سانت هيلانة:

- الحكم مع الرجوع إلى قيم الشراكة؛
- ضمانات جديدة لحقوق الإنسان الأساسية؛
- حكومة على شكل وزاري.

١٩ - وتسليما بحق مواطني سانت هيلانة في حمل الجنسية البريطانية، ستقوم العلاقة بين المملكة المتحدة وسانت هيلانة على أساس قيم الشراكة التي وضعت في مستهل مشروع الدستور. وقيم الشراكة هذه هي: حسن النية؛ وسيادة القانون؛ والحكم الرشيد؛ والإدارة المالية السليمة؛ ونزاهة إدارة العدالة؛ والحياد السياسي للخدمة العامة لسانت هيلانة؛ والحفاظ على الأمن العام؛ والامتثال للالتزامات الدولية للمملكة المتحدة وسانت هيلانة؛ وصون السلام والأمن الدوليين وحق البلاد في الدفاع عن النفس. وتشمل حقوق الإنسان التي يضمنها مشروع الدستور وتحميها صلاحيات المحكمة العليا، الحق في الحياة، والحق في محاكمة عادلة، والحق في الخصوصية، والحق في حرية الوجدان، والحق في حرية التعبير، والحق في التعليم (بما فيه التعليم الابتدائي المجاني)، والحق في حرية تكوين الجمعيات والحماية من التمييز.

٢٠ - ويتألف النظام الثنائي المستويات للحكومة الوزارية المنصوص عليه في مشروع الدستور من جمعية تشريعية ومجلس تنفيذي. وسوف تحل الجمعية التشريعية محل المجلس التشريعي القائم حاليا وسوف تتكون من ١٢ ممثلا منتخبا ورئيس الجمعية التشريعية والنائب العام (ولن يكون لكليهما صوت). وبخلاف التصويت المتعدد الدوائر الحالي، سوف ينتخب الممثلون المنتخبون الـ ١٢ على أساس واسع النطاق على مستوى الجزيرة من قبل جميع الناخبين المسجلين في دائرة معينة من الدوائر الانتخابية. وسوف تنظم انتخابات عامة كل أربع سنوات على أقل تقدير. وسوف تناط الجمعية التشريعية بمسؤولية مناقشة أية قوانين جديدة بالنسبة لسانت هيلانة وإقرارها (بالأغلبية)، كما يمكنها مناقشة أية مسائل أخرى. أما المجلس التنفيذي فسوف يتألف من الوزير الأول وثلاثة أو أربعة وزراء والنائب العام (الذي لن يكون له صوت). وسوف ينتخب الوزير الأول (رئيس الحكومة) من قبل الجمعية التشريعية عن طريق اقتراع سري ويجب أن يحصل على الأقل على ٧ من الأصوات الـ ١٢. وبعد ذلك سوف يختار الوزير الأول ثلاثة أو أربعة وزراء من بين الأعضاء المنتخبين وسوف يكلفون بحقائب وزارية. وسوف يعين الوزراء والوزير الأول رسميا من قبل الحاكم. ويجوز لأي ثلاثة من أعضاء الجمعية التشريعية أن يطلبوا القيام بتصويت لسحب الثقة إذا ما شعروا أن الوزير الأول والوزراء قد فقدوا ثقة الجمعية. وإذا ما صوت ٧ أو أكثر من الممثلين المنتخبين لصالح سحب الثقة، فسيؤدي ذلك إلى فقدان جميع الوزراء لمناصبهم.

٢١ - ورغم أنه يجوز للمجلس التنفيذي الاجتماع دون حضور الحاكم، فإن وظيفة المجلس تتمثل في تقديم المشورة إلى الحاكم بشأن سياسة الحكومة والتوجه العام للحكومة ومراقبتها. وسوف يكون المجلس التنفيذي مسؤولا بشكل جماعي أمام الجمعية التشريعية (ومن خلالها، أمام جمهور الناخبين) عن المشورة التي يقدمها إلى الحاكم وعن كل الإجراءات المتخذة من قبل أي وزير من الوزراء أو بموجب صلاحياته. وسوف يكون على الحاكم أن يتصرف وفقا لمشورة المجلس التنفيذي إلا إذا اعتبرت تلك المشورة متعارضة مع قيمة من قيم الشراكة. وفي هذه الحالة، سوف يكون من واجب الحاكم الحصول على موافقة المملكة المتحدة على عدم اتباع تلك المشورة.

٢٢ - وينتقص مشروع الدستور بشكل كبير من مجالات مسؤولية الحاكم. فوفقا لهذا المشروع، سيكون الحاكم هو وحده المسؤول عن الأمن الداخلي (بما فيه الحفاظ على النظام) وعن الشؤون الخارجية والدفاع. ورغم أن الحاكم ملزم بالرجوع إلى المجلس التنفيذي فيما يخص الإجراءات التي يجب اتخاذها في هذه المجالات فإنه غير ملزم باتباع المشورة المقدمة. ووفقا لمشروع الدستور، لن يكون هناك أمين أول، وإنما سوف يتم إنشاء مكتب جديد لنائب الحاكم لمساعدة هذا الأخير على الاضطلاع بمهامه (أو مهامها). ورغم أن النائب

الأول للحاكم سوف يكون من إدارة الخارجية وشؤون الكمنولث للمملكة المتحدة، فيمكن أن يشغل هذا المنصب في المستقبل شخص يقيم محليا أو في المملكة المتحدة.

٢٣ - وسوف يتطلب الشكل الوزاري المسؤول للحكومة إجراء إصلاح للخدمة العامة والعلاقة بين الإدارات والحكومة. وسوف يكون لكل إدارة أو إدارة أمين دائم يعمل بصفة كبير المستشارين السياسيين للوزير بشأن المسائل الواقعة في نطاق مسؤولية إدارتهما. ومع مراعاة التوجه العام ورقابة الوزير المعني بالأمر على السياسة، سوف يكون الأمناء مسؤولون عن إدارة الإدارات[٩].

٢٤ - وقد تمت إثارة شواغل في الإقليم بشأن ما إذا كان الإقليم سيكون قادرا على تحمل تكاليف حكومة وزارية وكذلك عما إذا كان هناك عدد كاف من الأشخاص الذين لديهم الكفاءة الكافية والاستعداد لترشيح أنفسهم للانتخاب. كما تم الإعراب أيضا خلال المشاورات العامة عن خيبة الأمل لكون الخيار المقترح الوحيد كان هو الشكل الوزاري للحكومة[١٠].

٢٥ - ونظم استعراض بشأن ''تحديث الحكومة'' في الجزء الأخير من عام ٢٠٠٤ مولته إدارة التنمية الدولية في المملكة المتحدة. وقد شرع في هذا الاستعراض لبحث كيفية إعادة هيكلة الخدمة العامة للتكيف مع نظام وزاري للحكم بموجب الدستور الجديد. وكانت مسألة تجميع الإدارات في وزارات ومسألة عدد الأمناء الدائمين مسألتين من المسائل الأساسية التي تمت مناقشتها. وقد اضطلع الرؤساء الحاليون للإدارات المجتمعون من أجل إجراء الاستعراض بالنظر في المسائل المطروحة وقدموا توصيات إلى الأعضاء المنتخبين فيما يتعلق بعملية إعادة الهيكلة التي يرون أنها سوف تعطي نتائج جيدة. وسوف يكون دور الوزير الأول هو الاضطلاع بعملية إعادة الهيكلة هذه إذا ما تم اعتماد الدستور الجديد[١١].

٢٦ - وفي سياق الحوار الجاري بشأن مستقبل سانت هيلانة، قام المجلس التشريعي في نهاية عام ٢٠٠٢ بالإعلان عن ١٣ هدفا استراتيجيا مقترحا من شأنها أن تتيح للحكومة التفاوض مع المملكة المتحدة بشأن اتفاقها الجديد لتقديم المعونة الممتد على فترة ٣ سنوات من سنة ٢٠٠٤ إلى ٢٠٠٧ (انظر A/AC.109/2003/4، الفقرة ١٧). وفي الفصل الثاني من عام ٢٠٠٤، قام بزيارة مقررة إلى سانت هيلانة ممثلون عن إدارة التنمية الدولية في المملكة المتحدة إدارة الخارجية وشؤون الكمنولث لبحث اتفاق المعونة الجديد[١٢].

٢٧ - وفي أيار/مايو ٢٠٠٣، وفي أعقاب مناقشات أجريت مع سكان الجزيرة، أيدت حكومة سانت هيلانة الأهداف الاستراتيجية الستة التالية للجزيرة:

- تحسين سبل الوصول إلى الجزيرة؛
- تحسين مستويات التعليم؛
- إقامة اقتصاد مستدام ونشيط؛
- إقامة مجتمع محلي صحي في بيئة مأمونة؛
- تشجيع وتطوير قوة عمل مستدامة؛
- مواصلة تطوير وإرساء الديمقراطية وحقوق الإنسان وحق الشعب في تقرير مصيره.

٢٨ - وقد لعبت وثيقة الاستعراض دورا هاما خلال المناقشات بشأن الميزانية مع إدارة التنمية الدولية ووزارة الخارجية وشؤون الكمنولث حيث أنها بينت ما تريد سانت هيلانة تحقيقه والسبل التي تعتزم سلوكها في ذلك.

رابعا- الأحوال الاقتصادية

ألف- لمحة عامة

٢٩ - أعلن القائم بأعمال أمين المالية في كلمة ألقاها بشأن ميزانية عام ٢٠٠٤، أنه على الرغم من أن اقتصاد سانت هيلانة لا يزال يشق طريقه بصعوبة فثمة قرائن تبين أنه بدأ أخيرا في الاستقرار. غير أن الإقليم لا يزال يواجه مشاكل مرتبطة بتقلص القاعدة الضريبية وارتفاع نسبة المسنين في السكان ونزوح الأشخاص ذوي المهارات بحثا عن أجور أعلى في الخارج. ويتيح اعتماد سانت هيلانة الكبير على المعونة المقدمة من المملكة المتحدة وغيرها من مصادر التمويل الخارجي للاستثمارات الرأسمالية والتقنية للسكان التمتع بمستوى معيشي أعلى مما سوف تكون الموارد المحلية قادرة على تحمله. وفي عام ١٩٩٩، أصدرت حكومة سانت هيلانة، بعد مشاورات مطولة، الاستعراض الاستراتيجي للفترة ٢٠٠٠-٢٠١٠. ولما كان الاقتصاد يخضع إلى حد بعيد لسيطرة القطاع الحكومي، حيث تصل إلى ٧٠ في المائة نسبة الذين يعملون في هذا القطاع أو في الشركات المملوكة للدولة، يركز الاستعراض بصورة رئيسية على إصلاح القطاع العام وتنمية القطاع الخاص[١٠]. ويتضمن الاستعراض أيضا سردا للخيارات المتاحة لسانت هيلانة لإنتاج ثروات مستدامة من خلال الاستثمار الداخلي، والسياحة، والصادرات، وإيجاد بدائل للواردات. ومن المأمول أن يوفر المطار الدولي الذي سيشيد في سانت هيلانة، والمتوقع أن يكون جاهزا للعمل بحلول عام ٢٠١٠، دفعة كبيرة لاقتصاد الإقليم. ومن المتوقع أن ترتفع نسبة السياحة والاستثمار الموجه إلى الداخل بفضل تحسن ترتيبات الوصول إلى الإقليم بشكل كبير[١٣].

٣٠ - وأعلنت الحكومة في الخطاب بشأن ميزانية عام ٢٠٠٤ عن سياسات لتنمية القطاع الخاص بصفته القاعدة الاقتصادية للإقليم في المستقبل. وتضمنت هذه السياسات التعاقد مع مصادر من خارج الحكومة لتقديم الخدمات الحكومية، والتدريب المهني كجزء من السياسة الطويلة الأجل للعمالة، وتطوير سبل الوصول إلى الإقليم، والاستعراض المالي الذي تم القيام به في آب/أغسطس ٢٠٠٤ بهدف إصلاح النظام الضريبي ووضع سياسة أكثر ليبرالية للاستثمارات الموجهة إلى الداخل في الإقليم[١٤].

باء - المساعدة المقدمة من المملكة المتحدة

٣١ - تعتمد سانت هيلانة اعتمادا كبيرا على المملكة المتحدة للحصول على المساعدة المالية. ففي ميزانية السنة المالية ٢٠٠٤/٢٠٠٥ قدر الإنفاق بمبلغ ٥٦١ ١٨ مليون جنيه إسترليني بينما قدرت الإيرادات المحلية بمبلغ ٨٤٣ ٥ مليون جنيه إسترليني. وكان يتوقع أن يتم الحصول على مبلغ العجز البالغة قيمته ٨١٧ ١٢ مليون جنيه إسترليني كله تقريبا من المنح المقدمة من المملكة المتحدة[١٥]. ويستخدم دعم الميزانية البالغ ١٣ مليون جنيه إسترليني الوارد من المملكة المتحدة لتقديم الخدمات العامة الأساسية وتقديم إعانة خدمة الشحن البحري المخصصة للإقليم[١٦]. وقد تناقصت المعونة التي تقدمها المملكة المتحدة بالقيمة الحقيقية خلال العقد الماضي مما أثر في اقتصاد سانت هيلانة. ويمول القسط الأكبر من الاستثمار الرأسمالي في الإقليم من خلال إدارة التنمية الدولية في المملكة المتحدة بالإضافة إلى دعمها للميزانية السنوية للحكومة[١٧]. وقد قدر الإنفاق الثنائي لهذه الإدارة على سانت هيلانة ما بين عام ١٩٩٧ ونهاية السنة المالية ٢٠٠٣/٢٠٠٤ بما يبلغ مجموعه ٢٤٤ مليون جنيه إسترليني[١٨].

٣٢ - وستقوم إدارة التنمية الدولية في المملكة المتحدة بتمويل المطار الدولي لسانت هيلانة وذلك رهنا بتقديم عطاءات مرضية للحصول على عقد للتصميم والتشييد والتشغيل، فضلا عن إجراء تقييم دقيق للأثر البيئي. ولم يكشف عن تكلفة هذا المشروع لأن الإدارة رأت أن الكشف عن تقديرات التكلفة يمكن أن يضر بعملية تقديم العطاءات التنافسية، إلا أنه في حزيران/يونيه ٢٠٠١، أشارت شركة استشارية عينت للقيام بدراسة مقارنة لتكاليف سبل الوصول الجوي والبحري أن مدرجا وحيدا سوف يكلف أكثر من ٣٨ مليون جنيه إسترليني، بينما سيكلف إنشاء مدرجين ٥٠ مليون جنيه إسترليني. وقدرت تكلفة سفينة بديلة لسفينة البريد الملكية سانت هيلانة بمبلغ ٢٦,٣ مليون جنيه إسترليني[١٩]. كما أشارت الإدارة إلى أنه لدى النظر في التحديات التي تواجهها سانت هيلانة فيما يتصل بسبل الوصول إليها، قامت الوزارة بدراسة مسألة ما إذا كان الاستثمار في سفينة بديلة لسفينة البريد الملكية

عندما تبلغ نهاية مدة حياتها العملية الاقتصادية في حوالي عام ٢٠١٠ سيكون أكثر فعالية واستدامة من الناحية الاقتصادية على المدى البعيد من الاستثمار في مطار. ولو أن سفينة البريد الملكية لسانت هيلانة استبدلت لتطلب ذلك استثمارا رأسماليا ضخما، وترى إدارة التنمية الدولية في المملكة المتحدة أنه سيتعين عليها الاستمرار في تقديم إعانات للعمليات في المستقبل المنظور، وبينما ستكون إقامة سبل للوصول إلى الإقليم عبر الجو أكثر تكلفة في بادئ الأمر إلا أنه من المأمول أن يتيح هذا السبيل لسانت هيلانة فرصة تطوير صناعة السياحة فيها وتشجيع التنمية الاقتصادية في قطاعات أخرى. وسيؤدي هذا في نهاية المطاف بالجزيرة إلى تحقيق الاكتفاء الذاتي المالي وبالتالي الاستغناء في النهاية عن مساعدة إدارة التنمية الدولية في المملكة المتحدة[٢٠].

٣٣ - وأنشأت إدارة الخارجية وشؤون الكمنولث في عام ٢٠٠٣، ميزانية لبرامج التنويع الاقتصادي لمساعدة أقاليم ما وراء البحار على تنويع قاعدتها الاقتصادية وتعزيزها مما يقلل من اعتمادها على مجرد قطاع أو قطاعين. وهو ما يشكل مصدرا للتمويل لدعم الشركات الصغيرة والموهوبين من رجال الأعمال للشروع في أعمال تجارية جديدة في أقاليم ما وراء البحار، وخاصة في المجالات غير التقليدية، دون قصرها عليها. وقد استخدم التمويل المقدم من ميزانية البرامج لوضع خطة لتوسيع قطاع الأعمال الصغيرة في سانت هيلانة بما قيمته ١٥٠ ٠٠٠ جنيه إسترليني سنويا لمدة ثلاث سنوات[٢١]. وفي آذار/مارس ٢٠٠٤، افتتح سجل سانت هيلانة للشركات في جيمستاون. ويمكن حاليا إدماج الشركات التي تعمل في سانت هيلانة في الإقليم[٢٢].

٣٤ - وفي أيار/مايو ٢٠٠٤، توصلت إدارة التنمية الدولية في المملكة المتحدة وحكومة الإقليم إلى اتفاق يتعلق باحتياجات المساعدة الإنمائية لسانت هيلانة لفترة الثلاث سنوات من منتصف ٢٠٠٤ إلى منتصف ٢٠٠٧. وورد في مذكرة أنه يتعين على مدير برنامج إدارة التنمية الدولية في المملكة المتحدة أن يوصي وزراء المملكة المتحدة بتخصيص مبلغ ٣٧ مليون جنيه استرليني لسانت هيلانة لدعم الميزانية ومشاريع التنمية والتعاون التقني وتقديم إعانات للشحن البحري خلال السنوات الثلاث المقبلة. وكجزء من الاتفاق، وافقت حكومة سانت هيلانة على استعراض نظامها المالي واعتماد سياسات تسعير ملائمة واستحداث نظام إلزامي لتقديم عطاءات تنافسية[٢٣]. وفي حين استطاع وكيل وزارة الخارجية في المملكة المتحدة قبول التوصية بالكامل للسنة المالية ٢٠٠٤/٢٠٠٥، تقرر استعراض الاحتياجات للسنتين التاليتين في مرحلة لاحقة. وفي كانون الثاني/يناير ٢٠٠٥، أُعلِن أن بعثة المعونة التابعة للإدارة ستعود إلى سانت هيلانة في آذار/ مارس ٢٠٠٥[٢٤].

جيم – مشاريع التنمية

٣٥ – تتلقى سانت هيلانة أيضا مساعدة من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي. ويغطي إطار التعاون القطري الثاني الذي وضعه برنامج الأمم المتحدة الإنمائي لسانت هيلانة (انظر DP/CCF/STH/2) الفترة ٢٠٠١-٢٠٠٤ ومُددت فترة الإطار لتشمل عامَي ٢٠٠٥ و ٢٠٠٦ أيضا. وبلغت الموارد التي خُصصت للفترة الممددة ٠٠٠ ١١٤ دولار من دولارات الولايات المتحدة. ويشير برنامج الأمم المتحدة الإنمائي إلى أن من الإنجازات الرئيسية التي تحققت حتى الآن الدعم التقني المقدم إلى مكتب التنمية بالجزيرة، ولا سيما في مجال إدارة البيئة، وتوسيع شبكتَي الإنترنت والإنترانت (الشبكة الداخلية) للحكومة وشراء معدات للاستشعار من بعد لتمكين سانت هيلانة من رصد عمليات صيد الأسماك قبالة سواحلها في مياهها الإقليمية، وتحسين جودة مياه الشرب في الإقليم. وقد استمر التقدم المحرز فيما يتعلق بالتدريب على مهارات السياحة والمجالات ذات الصلة، مثل صنع اللافتات وخدمات المطاعم، وكذلك تحسين الخدمات التي يقدمها مكتب السياحة في الجزيرة. وموّل البرنامج الإنمائي أيضا مشروعا لتقديم الخدمات للمسنين والمعوقين بغية مساعدتهم على البقاء في مجتمعاتهم المحلية. وساهم هذا المشروع مساهمة كبيرة في زيادة الوعي فيما بين ممثلي الحكومة بشأن احتياجات المسنين والمعوقين وحقوقهم.

٣٦ – وتنطبق على سانت هيلانة أيضا شروط الحصول على أموال من الاتحاد الأوروبي. فقد خُصص لها منذ عام ١٩٩٥ وحتى عام ٢٠٠٣ ما مجموعه ١٤,٣٥ مليون يورو من صناديق الاتحاد الأوروبي[٢٥]. وقد حضر ممثلون عن الجزيرة منتدى الاتحاد الأوروبي لبلدان وأقاليم ما وراء البحار، المعقود في بولونيزيا الفرنسية في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٤. وفي تموز/يوليه ٢٠٠٤، أعلنت اللجنة الأوروبية عن تخصيص مبلغ ٨,٦ ملايين يورو لسانت هيلانة من صندوق التنمية الأوروبي للفترة ٢٠٠٤-٢٠٠٧ لتحسين إمكانية الوصول إلى الجزيرة بغية تعزيز التنمية الاقتصادية والمساهمة من ثم في تقليل اعتمادها على المعونة[٢٦].

دال – الزراعة ومصائد الأسماك

٣٧ – تعد مصائد الأسماك قطاعا هاما في اقتصاد سانت هيلانة. وفي عام ٢٠٠٤، طوّرت سفينتان للصيد تابعتان لسانت هيلانة القدرة على صيد الأسماك فيما وراء الـ ١٢ ميلا الملاصقة للشاطئ من المنطقة الاقتصادية الخالصة للجزيرة التي تبلغ ٢٠٠ ميل. وهناك ٣٠ من قوارب الصيد التي تحمل رخصا تجارية، غير أنه لا يعمل منها بشكل دائم سوى ١٢ قاربا. ويبيع الصيادون المحليون ما يصطادونه من سمك إلى شركة مصائد الأسماك بسانت هيلانة. وزاد المصيد من الأسماك زيادة كبيرة في عام ٢٠٠٤ وتدل التقديرات على أنه قد

تجاوز ٥٠٠ طن[٢٧]. ومنحت عدة شركات دولية رخصا للصيد في المياه الإقليمية لسانت هيلانة وجزيرة أسنسيون وقد ساهمت هذه الرخص فيما يصل إلى ٢٠ في المائة من إجمالي الإيرادات المحلية. غير أن إيرادات الرخص المتأتية من السفن الأجنبية لصيد الأسماك قد انخفضت بدرجة كبيرة خلال السنوات القليلة الماضية.

٣٨ - وسانت هيلانة في سبيلها إلى اكتساب سمعة تجعل منها مصدرا لمنتجات عالية الجودة من بينها البن والسمك. فالبن الذي تنتجه سانت هيلانة يعتبر من أجود الأنواع والبن من الأنواع الممتازة في العالم. وقد أصبح سمك سانت هيلانة أول سمك بري يمنح شهادة الخلو من المواد غير العضوية من رابطة التربة، وهي المنظمة الرائدة في المملكة المتحدة في الترويج ومنح شهادات للأغذية والمنتجات الزراعية الخالية من المواد غير العضوية[٢٨].

هاء - النقل والاتصالات والمرافق العامة

٣٩ - يوجد في سانت هيلانة ما يزيد على ١٠٠ كيلومتر من الطرق المعبدة. ولا تزال شبكة المواصلات العامة التي شرعت حكومة سانت هيلانة في إقامتها في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٣ في مرحلة الإنشاء.

٤٠ - والميناء الوحيد هو ميناء جيمستاون، الذي يوفر إمكانية رسوّ جيدة للسفن، وسيمكِّن بناء حاجز أمواج ركاب سفن الرحلات البحرية الكبيرة من الهبوط من السفينة إلى الشاطئ في جميع أحوال الطقس. وبما أنه لا يوجد في الوقت الحاضر مطار أو مهبط طائرات على الجزيرة، فإن الصلة الوحيدة التي تربط الجزيرة بالعالم الخارجي هي سفينة البريد الملكية سانت هيلانة، التي تمتلكها وتؤجرها شركة سانت هيلانة المحدودة للشحن البحري، والتي تبحر جيئة وذهابا بين سانت هيلانة وأسنسيون وخليج والفيس في ناميبيا وكيب تاون في جنوب أفريقيا.

٤١ - وقوبل إعلان إدارة التنمية الدولية في المملكة المتحدة عن موافقتها على تمويل إنشاء وتشغيل مطار دولي في سانت هيلانة بالترحيب في الإقليم وأعقبه مشاورات مطولة بين الإدارة وحكومة سانت هيلانة. وسيقام المطار المقترح على سهل خليج بروسبروس في الجانب الشرقي من الجزيرة. وسيضم المطار مدرجا كاملا يبلغ طوله ٢٥٠ ٢ مترا يكفي لدعم هبوط وإقلاع طائرة نفاثة بعيدة المدى لنقل السلع أو الركاب بما في ذلك الطائرات النفاثة من طراز إيبر باص - ألف ٣٢٠ (Airbus-A320) وبوينغ ٧٣٧ - ٨٠٠ (Boeing 737-800). ومن المتوقع أن يدخل المطار الجديد مرحلة تشغيلية بحلول عام ٢٠١٠، أي في ذات الوقت تقريبا الذي تكون فيه سفينة البريد الملكية سانت هيلانة جاهزة لسحبها من الخدمة[٢٩].

٤٢ - وأُجريت في المنتدى الاقتصادي الوطني بسانت هيلانة الذي عُقد في كانون الثاني/يناير ٢٠٠٥، مناقشة بشأن المبادرة الحكومية الجديدة للعمل بالشراكة مع منظمي المشاريع من القطاع الخاص لتزويد قطع الأراضي المخصصة لبناء المساكن بالمرافق والتخطيط لقطع أراضي جديدة مزودة بالمرافق لبناء المساكن.

واو - الأعمال المصرفية والائتمان

٤٣ - في نيسان/أبريل ٢٠٠٤، افتتح مصرف سانت هيلانة وفاتحا الباب أمام تحول الأعمال من المصرف الحكومي للتوفير. وكان هذا التحول نقطة الانطلاق لإنشاء أول عملية إقراض تجارية في الإقليم. ووفقا لما ذكرته الحكومة، فإن الأهداف الرئيسية لنقل المصرف من سيطرة الحكومة المباشرة هو زيادة ثقة الجمهور، وتقديم أعمال مصرفية ينصب تركيزها على العملاء، وتوسيع نطاق الخدمات التي يمكن تقديمها وليكون المصرف بمثابة عامل حفاز للأعمال التي يضطلع بها القطاع الخاص. وعقب افتتاح المصرف، تم فتح ٣٠٠ حساب جديد أسفرت عن إيداع مليونَي جنيه استرليني في المصرف، وبدأ المصرف في تقديم خدمات لم تكن متوفرة من قبل بما في ذلك تقديم سعر فائدة تنافسي على الودائع، وإجراء تحويلات مصرفية. كما تمكَّن المصرف من تقديم تسهيلات لمنح قروض للأعمال المحلية والأفراد المحليين، مما أسفر عن زيادة ملحوظة في بناء المساكن في سانت هيلانة[٣٠].

زاي - السياحة

٤٤ - انصبّ تركيز الحكومة من جديد على تنمية قطاع السياحة للمساعدة في إعادة إنعاش اقتصاد سانت هيلانة. ومن المتوقع أن تسفر موافقة إدارة التنمية الدولية في المملكة المتحدة على تمويل إنشاء مطار دولي في سانت هيلانة عن حفز السياحة إلى الجزيرة بحيث يسهم الدخل المستمد منها في تمكين سانت هيلانة من أن تتخلى عن اعتمادها على منح المعونة التي تحصل عليها من المملكة المتحدة.

٤٥ - وفي شباط/فبراير ٢٠٠٥، أعلنت الحكومة أنها ستعمل، بالتعاون مع شركة شلكو، لتحقيق الأهداف التالية:

- اقتصاد مكتفٍ ذاتيا قائم على السياحة؛
- سياسات لاجتذاب سياحة تدر قيما عالية لأعداد قليلة؛
- صون وتعزيز البيئة لدعم تطوير السياحة؛

- إقامة منتجع رفيع المستوى يتكون من فندق خمس نجوم وملعب للجولف وفيلات؛
- وضع ترتيبات مشتركة بين القطاعين العام والخاص بما في ذلك مرافق سياحية وخدمات ضرورية للمساعدة في تعزيز السياحة في الإقليم[٣١].

٤٦ - دأب مكتب السياحة في سانت هيلانة على زيادة بذل جهوده لتسويق سانت هيلانة بوصفها مقصدا للسياح. وشملت المبادرات المتخذة استخدام شركة تسويق لإسداء النصح بشأن طرق تسويق الإقليم، وإجراء مشاورات مع منظمي الرحلات فيما يتعلق بتسويق سانت هيلانة بوصفها مقصدا للسياح، ووضع إعلانات في شتى المنشورات وتغطية تلفزيونية[٣٢].

خامسا - الأحوال الاجتماعية

ألف - لمحة عامة

٤٧ - أفاد الفريق المؤلف من ممثلي إدارة التنمية الدولية في المملكة المتحدة ووزارة الخارجية وشؤون الكمنولث، الذي تفاوض بشأن خطة السياسة القطرية للفترة من ٢٠٠١ إلى ٢٠٠٣، بأن سانت هيلانة تعتبر، وفقا للمعايير الدولية، بلدا من البلدان متوسطة الدخل وليس فيها غير شواهد قليلة على وجود فقر مادي حقيقي. وأضاف الفريق أن الفضل الأكبر في هذا يرجع إلى شبكة الأمان الحكومية الشاملة التي تضمن لكل فرد حدا أدنى من مستوى المعيشة اللائق، كما يرجع إلى الشبكات الاجتماعية، التي تشجع على توزيع الدخل بين الأقرباء، وخاصة في شكل تحويلات مالية. وتحدد خطة السياسة القطرية قطاعين بالغَي الضعف، هما تزايد عدد المسنين الذين يعيشون على الاستحقاقات الاجتماعية (الذين يتوقع أن تصل نسبتهم إلى ٢٤ في المائة من مجموع السكان بحلول عام ٢٠١٠)، والمعوقين الذين لديهم احتياجات خاصة لا تجد من يلبيها. ويشير الفريق أيضا إلى تفشي ''ثقافة الاتكال'' في الجزيرة، وهي ظاهرة نشأت جزئيا من جراء قيام الحكومة بدور رب العمل الرئيسي، وكونها المصدر الوحيد للخدمات تقريبا.

باء - العمالة

٤٨ - نتيجة للاعتماد على الواردات وقلة الصادرات وصغر حجم السوق الداخلية، فإن فرص العمل في سانت هيلانة محدودة. وما زال القطاع العام هو الجهة الرئيسية لتوفير فرص العمل. وفي تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٣، بدأت الحكومة تطبيق السياسة المتعلقة بالبطالة

طويلة الأجل، وبموجب هذه السياسة العامة تعمل وزارة العمالة والضمان الاجتماعي على نحو وثيق مع العاطلين لتحديد احتياجاتهم إلى التدريب. ومنذ العمل بالمشروع الجديد، لم يتقدم سوى ١٩ فردا فقط للحصول على استحقاقات البطالة. وفي آذار/مارس ٢٠٠٥، كان هناك ٩٠ فردا ما زالوا يعملون في المشروع القديم للعمل في المجتمع المحلي وأربعة أشخاص في مشروع العمل الجديد(٣٣).

٤٩ - وزادت العمالة في الخارج زيادة مطردة، مما أسفر عن زيادة التحويلات إلى الإقليم. ويعمل أكثر من ٣٠ في المائة من قوة العمل في أسنسيون، وجزر فوكلاند (مالفيناس)، والمملكة المتحدة؛ ويبلغ مجموع التحويلات المالية التي يرسلونها إلى سانت هيلانة مليونَي جنيه استرليني سنويا. ولما كانت جميع عقود العمل في الخارج تقريبا تشترط ألا يكون العاملين مصحوبين بمرافقين، فإن المجتمع يتحمل عبأ كبيرا بسبب تفكك الأسر. وعلاوة على ذلك، يتحتم من جراء هجرة عمال مهرة بحثا عن فرص عمل أفضل أجرا في الخارج، جلب المزيد من العمال الأجانب من الخارج، ولا سيما الممرضين والمدرسين. وأظهر الاستعراض الاستراتيجي لسانت هيلانة للفترة من ٢٠٠٠ إلى ٢٠١٠ أن تحويلات العاملين في الخارج غير مستدامة وأبرز بوضوح تام العواقب الخطيرة المترتبة على عدم اعتبار الأفراد محور التنمية مشيرا إلى أنه لا يمكن لأي مجتمع أن يزدهر إذا كان الأشخاص يشكلون أكبر صادراته(٣٤).

جيم - التعليم

٥٠ - التعليم إلزامي ومجاني للأطفال الذين تتراوح أعمارهم بين ٥ سنوات و ١٥ سنة. وفي عام ٢٠٠٤، كانت هناك سبع مدارس تؤدي عملها في الإقليم وتضم ما مجموعه ٧٤٩ تلميذا.

٥١ - وبعد أن قدمت في الصفوف الدراسية للمرحلتين الابتدائية والمتوسطة الامتحانات الموحدة المعتمدة في بريطانيا فيما يتعلق باللغة الانكليزية والرياضيات، تبين أن نتائج معظم التلاميذ كانت أقل من نتائج نظرائهم في بريطانيا. كما تبين نتائج امتحانات المرحلة الثانوية للطلاب الذين هم في سن السادسة عشرة وما فوقها أن تحصيلهم ناقص إلى حد بعيد، إذ أن الذين يحصلون منهم على الدرجات الخمس الدنيا المؤهلة لنيل شهادة الثانوية العامة أو ما يعادلها لا تزيد نسبتهم السنوية على ١٢ في المائة، بالمقارنة بنسبة ٤٠ في المائة في المملكة المتحدة. وتعزى هذه المشاكل جزئيا إلى ارتفاع معدل دوران المدرسين وافتقارهم إلى المؤهلات والخبرة(٣٥).

دال – البيئة

٥٢ – لدى سانت هيلانة برنامج للمحافظة على البيئة يرمي إلى حماية الأنواع المهددة بالانقراض وكفالة تنوع الموائل، التي تشكل جزءا من تراث الإقليم ومن الممكن أن تزيد إمكانات السياحة. ويدرج الاتحاد العالمي لحفظ البيئة ٤٠ في المائة من الأنواع النباتية في الجزيرة في قوائمه باعتبارها مهددة بالانقراض بينما يؤكد غيره من دعاة حفظ الطبيعة على أن النسبة الفعلية أعلى من ذلك. وفي أيلول/سبتمبر ٢٠٠١ اعتمدت المملكة المتحدة وأقاليم ما وراء البحار مجموعة من المواثيق البيئية التي حددت لأول مرة المسؤوليات المتبادلة للطرفين بشأن البيئة.

سادسا – تابعا سانت هيلانة

ألف – أسنسيون

١ – لمحة عامة

٥٣ – اكتشف البرتغاليون أسنسيون في عام ١٥٠١، ثم ''عثر عليها'' من جديد الفونس دالبوكيركي الذي سمى الجزيرة غير المأهولة. وتبلغ مساحة أسنسيون ٩٠ كيلومترا مربعا وهي بركانية المنشأ. وحين كان نابليون سجينا في سانت هيلانة في عام ١٨١٥، رابطت حامية بحرية بريطانية صغيرة في جزيرة أسنسيون. وظلت الجزيرة تحت إشراف البحرية البريطانية حتى عام ١٩٢٢، حين أصبحت تابعا لسانت هيلانة. ومنذ ذلك الحين، وحتى عام ١٩٦٤، ظلت الجزيرة تحت إدارة شركة البرق الشرقية (التي غير اسمها في عام ١٩٣٤ إلى شركة الاتصالات السلكية واللاسلكية). وفي عام ١٩٦٤، وبسبب الخطط الرامية إلى إنشاء محطة لهيئة الإذاعة البريطانية ومحطة لهيئة الإشارات المؤلفة، تم تعيين حاكم للجزيرة. وخلال الحرب العالمية الثانية، أنشأت حكومة الولايات المتحدة مهبطا للطائرات باسم ''وايداويك'' على أرض الجزيرة. وفي عام ١٩٥٧، استعادت القوات الجوية التابعة للولايات المتحدة وجودها في الجزيرة، وجرى توسيع مهبط الطائرات والمرافق التابعة له. وهي الآن محطة التتبع الجنوبية الشرقية للميدان الشرقي لاختبارات الصلاحية للقوات الجوية التابعة للولايات المتحدة. وفي عام ١٩٨٢، أصبحت الجزيرة نقطة توقف متوسطة لطائرات سلاح الجو الملكي المتوجهة إلى جزر فوكلاند (مالفيناس) أو العائدة منها. ووقع المسؤولون البريطانيون ومسؤولون من الولايات المتحدة على الاتفاق المتعلق بمهبط الطائرات ''وايداويك'' في عام ٢٠٠٣، الذي افتُتح المهبط بموجبه أمام حركة الطائرات المدنية المستأجرة.

٢ - الوضع الدستوري والسياسي

٥٤ - يمارس حاكم سانت هيلانة السلطة التنفيذية في الإقليم وثمة مسؤول إداري مقيم يعمل تحت رئاسة الحاكم. ونظرا لأنه لم يوجد فيها أبدا أي سكان أصليين، يتألف سكانها (حوالي ١ ١٠٠ نسمة) من موظفي الشركتين اللتين أنشئتا في الجزيرة وأسرهم. وحتى عام ٢٠٠١، كانت جميع الخدمات الإدارية والعامة توفر من جانب شركة مرافق جزيرة أسنسيون، وهي مشروع مشترك بين الإذاعة العالمية التابعة لهيئة الإذاعة البريطانية وشركة الاتصالات السلكية واللاسلكية، ويديرها مجلس يسمى مجلس لندن ''للمستعملين''. ونظرا لتغير الأولويات الجغرافية - السياسية وارتفاع المرتبات، قرر مجلس لندن في عام ١٩٩٩ حل المشروع المشترك بحلول ٣١ آذار/مارس ٢٠٠١. وفي ذلك التاريخ، اضطلعت بالمسؤولية عن الخدمات حكومة انتقالية جديدة للجزيرة تتألف من حاكم سانت هيلانة والمسؤول الإداري لأسنسيون. ومنذ ذلك التاريخ، يدور نقاش بين سكان الجزيرة حول كيفية توسيع نطاق وضعهم السياسي والتشريعي.

٥٥ - وخلال الفترة ٢٠٠١ و ٢٠٠٢ دار نقاش واسع النطاق بين سكان أسنسيون حول شكل حكومتهم في المستقبل. وفي أعقاب مناقشات عامة مستفيضة وتبادل للآراء مثير للجدل مع الدولة القائمة بالإدارة بشأن طرائق الحكم الديمقراطي التي يمكن أن تتبعها جزيرة أسنسيون، أجري استفتاء في ٢٣ آب/أغسطس ٢٠٠٢ طُلب فيه من السكان أن يختاروا بين نموذجين: إما مجلس محلي للجزيرة أو مجلس محلي للجزيرة على أن يتولى إدارة بعض الخدمات في مجالات من قبيل التنمية الاقتصادية والصحة والتعليم مجلس مشترك بين الجزيرتين يضم أعضاء من سانت هيلانة. وحبذ ٩٥ في المائة من الذين أدلوا بأصواتهم في الاستفتاء الخيار الأول، أي تشكيل مجلس للجزيرة يضطلع بمسؤوليات مالية وإدارية عن الخدمات المقدمة للجزيرة.

٥٦ - ولكن ما زال يتعين إنشاء هيئة حكومية أخرى، هي منتدى استشاري مشترك يقوم بتنسيق العلاقات بين سانت هيلانة وأسنسيون فيما يتعلق بالمسائل ذات الاهتمام المشترك. وفي هذا الصدد، أوصت أليسون كونتين - باكستر، المستشارة الدستورية المستقلة، التي زارت أسنسيون في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٢، بأن يستلهم سكان أسنسيون وسانت هيلانة ترتيبات تعاونية مماثلة معمول بها فيما بين دول مستقلة صغيرة في شرق البحر الكاريبي وفيما بين دول جزرية صغيرة في المحيط الهادئ وبين أستراليا ونيوزيلندا[٣٦].

٥٧ - ومثلما هو الحال بالنسبة للدستور الحالي في سانت هيلانة، فإن الدستور المقترح لا ينطبق إلا بصورة جزئية على أسنسيون وتريستان دا كونها. وكما يتضمن الدستور

المقترح أحكاما تطبق فقط على سانت هيلانة، وبعض الأحكام التي تطبق فقط بصورة جزئية على جزيرة أسنسيون وتريستان دا كونها، فإن الدستور المقترح يتضمن أيضا أحكاما، صممت بخاصة للتابعين، من قبيل الأحكام ذات الصلة بمجالس الجزر. ويهيئ الدستور المقترح أيضا الفرصة لإعادة تعريف العلاقة فيما بين سانت هيلانة وأسنسيون وتريستان دا كونها[٣٧].

٣ - الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية

٥٨ - في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٤، أعلنت إدارة الأشغال في حكومة أسنسيون أنه تم الانتهاء بنجاح من إنشاء المواقع دون الصوتية في الجزيرة. وقد مولت منظمة معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية المشروع دون الصوتي والذي تم توظيف قوى عاملة إضافية لأجله من سانت هيلانه. ويضم كل موقع أجهزة استشعار عديدة جوفية يمكنها كشف الأمواج الصوتية وهي تنتقل عبر الأرض. ويمكن للمواقع أن تكشف وقوع انفجار نووي ويمكنها أيضاً أن تكشف ثورات البراكين وارتطام السواتل ووقوع العواصف والزلازل[٣٨].

باء - تريستان دا كونها

١ - لمحة عامة

٥٩ - يتألف تابع تريستان دا كونها[٣٩] من أربع جزر، تعرف كبراها باسم تريستان دا كونها، أما الجزر الأخرى فهي غوف وإينكسيسبل ونايتينغيل. وتريستان دا كونها جزيرة بركانية مستديرة تبلغ مساحتها ٩٨ كيلومترا مربعا، وهي أكثر الجزر المأهولة في العالم نأيا، فأقرب جاراتها هي سانت هيلانة التي تبعد ٣٣٤ ٢ كيلومترا إلى الشمال، وكيب تاون التي تبعد ٧٧٨ ٢ كيلومترا إلى الشرق. وقد أُجليَ سكانها إلى المملكة المتحدة إبان الثورة الأخيرة لبركانها في عام ١٩٦١، ولكنهم عادوا إليها في عام ١٩٦٣. والمستوطنة الوحيدة في الجزيرة هي عاصمتها المسماة أدنبرة البحار السبعة.

٦٠ - ووصل تعداد سكانها في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٤، وفقا لما ذكره المسؤول الإداري، إلى ٢٧٥ نسمة ينقسمون إلى حوالي مائة أسرة معيشية. ويعيش فريق من خبراء الأرصاد الجوية التابعين لجنوب أفريقيا في جزيرة غوف. أما جزيرتا إينكسيسبل ونايتينغيل، فهما غير مأهولتين.

٢ - الوضع الدستوري والسياسي

٦١ - بعد إقرار مشروع قانون الأقاليم البريطانية في ما وراء البحار في عام ٢٠٠٢، حصل سكان تريستان دا كونها على الجنسية البريطانية الكاملة وحق الإقامة في المملكة المتحدة.

٦٢ - ويتولى شؤون السلطة التنفيذية في تريستان دا كونها حاكم سانت هيلانة. وللجزيرة مسؤول إداري مقيم يعيِّنه الحاكم ويعمل تحت رئاسته. ويتلقى المسؤول الإداري المشورة من مجلس الجزيرة الذي يرأسه زعيم سكان الجزيرة ويضم ثمانية أعضاء منتخبين (بينهم امرأة واحدة على الأقل) وثلاثة أعضاء معيَّنين. وتُجرى الانتخابات مرة كل ثلاثة أعوام. ويتمتع جميع الناخبين المسجلين الذين يزيد سنهم على ١٨ سنة بحق التصويت.

٦٣ - ولتريستان دا كونها تشريعات خاصة بها. ولكن قانون سانت هيلانة ينطبق فيها طالما لا يتعارض مع القانون المحلي ويكون ملائما للأوضاع المحلية وقابلا للتعديل وفقا لما تتطلبه هذه الأوضاع. وفي الجزيرة ضابط شرطة متفرغ واحد وثلاثة من رجال الشرطة الخاصين. والمسؤول الإداري هو القاضي.

٣ - الأحوال الاقتصادية والاجتماعية

٦٤ - لم تستجد أي تطورات في هذا المجال منذ التقرير عن هذه المسألة الوارد في ورقة العمل لعام ٢٠٠٣ (انظر A/AC.109/2003/4). غير أنه في ما يتعلق بالوصول إلى الجزيرة، لا توجد أي رحلات جوية إلى تريستان دا كونها. وكان النقل من الجزيرة وإليها يتم بواسطة سفينة البريد الملكية سانت هيلانة التي كانت تتوقف مرة سنويا فيها، وأي سفينة ركاب تتوقف في الجزيرة بين الفينة والأخرى، وكذلك عن طريق مركبي صيد حاصلين على رخصة رسمية وباخرة الأبحاث آغولهاس التابعة لجنوب أفريقيا. وفي كانون الثاني/يناير ٢٠٠٤، أعلن حاكم سانت هيلانة أن الحكومة قررت، بعد إمعان النظر في المسألة، وقف زيارات سفينة البريد الملكية سانت هيلانة إلى تريستان دا كونها. وأشار الحاكم إلى أن سكان تريستان دا كونها لم يكونوا يعتمدون على هذه السفينة لنقل الركاب والشحن إلى الجزيرة. وشدد الحاكم على أن الجدول الزمني الجديد لن يؤثر في العلاقة القائمة بين المملكة المتحدة أو سانت هيلانة وتريستان دا كونها، وأنه ما زال يمكن للناس زيارة تريستان دا كونها انطلاقا من كيب تاون، بواسطة سفن بديلة[٤٠]. ونظرا لهيجان البحر، لا يمكن للسفن دخول الميناء إلا في ٦٠ إلى ٧٠ يوما في السنة. وقامت شركة استشارية بتقييم تحسينات الميناء والتي تعتبر أمرا حيويا بالنسبة لمستقبل تريستان دا كونها، وتتم حالياً دراسة نتائج التقييم.

٦٥ - وفي تموز/يوليه ٢٠٠٤، حدثت هزات أرضية في جزر تريستان دا كونها استمرت ستة أسابيع ذكرت بعض سكان الجزيرة بالنشاط الاهتزازي الذي وقع في عام ١٩٦١ والذي تسبب في إجلاء جماعي للسكان. وخلص تقييم علمي للنشاط الاهتزازي إلى أنه رغم أن الهزات كانت بركانية المنشأ، فليس من المتوقع أن يحدث تدفق ضخم للحمم في وقت وشيك وليس ثمة تهديد فوري للسكان [٤١].

سابعا - وضع الإقليم في المستقبل

ألف - موقف الدولة القائمة بالإدارة

٦٦ - في البيان الذي ألقاه ممثل المملكة المتحدة أمام الجلسة الثالثة للجنة الرابعة، المعقودة في ٥ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٤ (انظر A/C.4/59/SR.3)، قال إن المملكة المتحدة، بوصفها الدولة القائمة بالإدارة في عشرة من الأقاليم الستة عشر المدرجة على قائمة الأمم المتحدة للأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي، ترحب مجددا بالفرصة المتاحة لها لتعرض على اللجنة ما استجد من تطورات منذ اجتماعها الأخير.

٦٧ - وقال إن الشراكة بين المملكة المتحدة وأقاليم ما وراء البحار التابعة لها مستمرة في النمو. وقد عقد الاجتماع السنوي السادس للمجلس الاستشاري لأقاليم ما وراء البحار في لندن في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٤. وكان المجلس، الذي ترأسه بل راميل، وزير أقاليم ما وراء البحار، بمثابة منتدى للحوار بين رؤساء وزراء منتخبين ديمقراطيا ونظرائهم من الأقاليم ووزراء في حكومة المملكة المتحدة. وأتاح، مرة أخرى، الاجتماع المعقود في عام ٢٠٠٤ فرصة لإجراء مناقشات عن العلاقة بين المملكة المتحدة والأقاليم، وعن قضايا التحديث الدستوري، والتنمية المستدامة، بما في ذلك الحكم الرشيد والمسائل البيئية، وعن مسائل أخرى ذات صلة بالالتزامات الدولية للمملكة المتحدة.

٦٨ - وقال الممثل إن السيد راميل قام على مدى العام الماضي، بزيارتين مفيدتين لاثنين من الأقاليم، هما جزر فوكلاند (مالفيناس) وجزر فرجن البريطانية. وقد مكنته الزيارتان من الالتقاء بطائفة من الناس في الإقليمين والحصول على معلومات أفضل وبشكل مباشر عنهم. واستطاع أيضا الدخول في مناقشات بشأن مجموعة كبيرة من القضايا مع ممثلين منتخبين في الأقاليم التي ينتمون إليها.

٦٩ - وأفاد أن المملكة المتحدة ترحب بالتقدم الذي يجري إحرازه في عملية الاستعراض الدستوري. وأشار إلى إجراء مناقشات مثمرة وبناءة على مدى السنة الماضية بين مسؤولين في المملكة المتحدة وممثلين من مونتسيرات وسانت هيلانة وجزر تركس وكايكوس. ففي

سانت هيلانة، جرى إعداد مشروع دستور تجري مشاورات واسعة النطاق بشأنه الآن. وقدمت مقترحات للإصلاح الدستوري لجبل طارق في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٣. ولم تحدد بعد تواريخ لبدء المحادثات الرسمية.

٧٠ - ومضى يقول إن حكومة المملكة المتحدة، التي تدرك محدودية الموارد المتاحة في عدد من الأقاليم، استمرت في دعم مشاريع في مختلف الميادين من أجل زيادة القدرات المحلية والنهوض بالتنمية المستدامة وتحقيق الحكم الرشيد. وتتراوح المشاريع بين التنويع الاقتصادي وإصلاح التشريعات التي تنظم رعاية الطفل والأسرة بما في ذلك إجراء دراسة عن بدائل الأحكام بالسجن.

٧١ - وذكّر بأن ممثل المملكة المتحدة قال في عام ٢٠٠٣ إنه كان من المتوقع أن تقدم وزارة الخارجية والكومنولث وإدارة التنمية الدولية أموالا إضافية لدعم العمل البيئي في الأقاليم وتنفيذ المواثيق البيئية لأقاليم ما وراء البحار الموقعة في عام ٢٠٠١. وكان هذا البرنامج البيئي المشترك لأقاليم ما وراء البحار يموّل ٢٣ مشروعا جديدا في عامي ٢٠٠٤ و ٢٠٠٥، وكانت ثلاثة مشاريع منها مبادرات متعددة الأقاليم. وشملت المشاريع ترميم الموائل وإجراء مسوحات للموارد الطبيعية الحية وبناء قدرات المؤسسات الحكومية ومؤسسات المجتمع المدني على السواء.

٧٢ - وأعرب عن أسفه لتعرض منطقة البحر الكاريبي مرة أخرى لمعاناة شديدة جراء الأعاصير، وأشار في سياق هذه الأقاليم إلى الدمار الذي خلفه إعصار إيفان في جزر كايمان رغم التخطيط المحلي الجيد للطوارئ. وقال إن المملكة المتحدة أمكنها تقديم قدر من المساعدة الفورية وهبّت للمساعدة أيضا أقاليم ودول أخرى مجاورة، وأن المملكة المتحدة وجزر كايمان ممتنتان للجميع على المساعدة التي قدموها. وبالرغم من أنه لا يزال هناك الكثير الذي يتعين عمله، فإنه يجري اتخاذ خطوات مشجعة أخرى لتمكين الإقليم من استعادة وضعه الطبيعي. وقد عانت جزر تركس وكايكوس أيضا من ضرر فادح على نطاق واسع في أحد أجزاء إقليمها قبل أسابيع قليلة.

٧٣ - وردا على طلبات من بعض أقاليم ما وراء البحار للحصول على المساعدة الاقتصادية والتجارية والإنمائية التي تقدمها المفوضية الأوروبية، ذكر ممثل المملكة المتحدة أن مسؤولا مكلفا بالاتصال بالمفوضية عيّن في العام الماضي لدى إدارة أقاليم ما وراء البحار بوزارة الخارجية والكومنولث. وقد استمر في العمل مع عدة أقاليم لتحديد طبيعة المعونة الإنمائية التي تقدمها المفوضية ومتابعتها، وفقا لما نص عليه قرار الاتحاد الأوروبي ورابطة بلدان وأقاليم ما وراء البحار المتخذ في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠١.

٧٤ - وقال الممثل إن المملكة المتحدة استمرت في تعاونها غير الرسمي مع اللجنة الخاصة. وكانت أحدث مشاركاتها عندما حضر ممثل المملكة المتحدة الحلقة الدراسية للجنة التي عقدت في بابوا غينيا الجديدة في أيار/مايو ٢٠٠٤ وقدّم فيها ورقة عن التطورات الدستورية في الأقاليم التابعة للمملكة المتحدة. وذكر أن التطور الأحدث الأكثر إيجابية تمثل في الاقتراح المتعلق بزيارة برمودا من أجل النظر في التحرك نحو رفع اسم الجزيرة من قائمة الأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي. واختتم حديثه بالقول إن الأمانة العامة على اتصال مباشر مع برمودا من أجل الإعداد لذلك الاحتمال.

باء - موقف الإقليم

٧٥ - نشرت حكومة سانت هيلانة في أيلول/سبتمبر ١٩٩٩ الاستعراض الاستراتيجي لجزيرة سانت هيلانة للفترة ٢٠٠٠-٢٠١٠، الذي يوجز رؤيتها على المديين المتوسط والبعيد لمستقبل الجزيرة. وخلال عام ٢٠٠٣، عرضت حكومة الإقليم مقترحات للإصلاح الدستوري وأهدافا استراتيجية للتخطيط لمجموعة المعونات التي ستقدم إلى الجزيرة في الفترة من ٢٠٠٤ إلى ٢٠٠٧ وطلبت من الجمهور الرد على هذا الموضوع (انظر الفقرات من ١٢ إلى ٢٣ أعلاه).

٧٦ - واشترك ويليام درابل، المستشار التشريعي لسانت هيلانة، بصفته خبيرا، في الحلقة الدراسية الإقليمية لمنطقة البحر الكاريبي التي نظمتها اللجنة الخاصة، وعُقدت في أنغيلا في أيار/مايو ٢٠٠٣. وذكر أن سانت هيلانة ومونتسيرات هما الإقليمان الوحيدان التابعان لبريطانيا اللذان يتلقيان مساعدات في شكل هبات. ويرجع السبب في حالة سانت هيلانة إلى عزلتها وعدم إنتاجها ما يكفي من المواد الخام لتغطية تكاليفها. وليس لدى سانت هيلانة حاليا أي تطلعات للاستقلال، ولا يمكنها تحمل تكلفته. وقال إن سانت هيلانة راضية شديد الرضا عن علاقتها بالمملكة المتحدة. ورغم أن سانت هيلانة، شأنها شأن أقاليم ما وراء البحار الأخرى، ترغب في الاضطلاع بمزيد من المسؤولية في إدارة شؤونها (انظر A/58/23 (Part I)، المرفق، الفقرة ٢٨)، فإن إمكانية حصولها على قدر أكبر من السيطرة الداخلية أصبحت وشيكة مع الاقتراع الاستشاري بشأن الدستور المقترح الذي يتوقع إجراؤه في أيار /مايو ٢٠٠٥. وإذا ما اعتمد الدستور المقترح، فإن سكان سانت هيلانة سيحصلون على درجة أكبر بكثير من السيطرة على شؤونهم الخاصة.

ثامنا - نظر الأمم المتحدة في المسألة

٧٧ - في ١٠ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٤، اعتمدت الجمعية العامة القرارين ١٣٤/٥٩ ألف وباء دون تصويت، كما أن الجزء تاسعا القرار ١٣٤/٥٩ باء مكرس خصيصا لسانت هيلانة.

الحواشي

(١) المعلومات الواردة في ورقة العمل هذه استمدت من معلومات أحالتها إلى الأمين العام في ١ شباط/فبراير ٢٠٠٥ حكومة المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية بموجب المادة ٧٣ (هـ) من ميثاق الأمم المتحدة، ومن مصادر منشورة.

(٢) إدارة أقاليم ما وراء البحار في المملكة المتحدة، إدارة التنمية الدولية، بيان صحفي، ١٤ آذار/مارس ٢٠٠٥.

(٣) صحيفة ''سانت هيلانة هيرالد''، ٢٥ تموز/ يوليه ٢٠٠٣.

(٤) إدارة أقاليم ما وراء البحار في المملكة المتحدة، إدارة التنمية الدولية، بيان صحفي، ١٤ آذار/مارس ٢٠٠٥.

(٥) سانت هيلانة هيرالد، ١١ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٢.

(٦) المرجع نفسه، ٨ نيسان/أبريل ٢٠٠٤.

(٧) المرجع نفسه، ١١ حزيران/يونيه ٢٠٠٤.

(٨) ذي آيلندر، ٣ آذار/مارس ٢٠٠٥.

(٩) المرجع نفسه، ١٢ آب/أغسطس ٢٠٠٤.

(١٠) سانت هيلانة هيرالد، ٣ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٤.

(١١) المرجع نفسه، ١٥ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٤.

(١٢) المرجع نفسه، ١٩ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٣.

(١٣) إدارة أقاليم ما وراء البحار في المملكة المتحدة، إدارة التنمية الدولية، بيان صحفي، ١٤ آذار/مارس ٢٠٠٥.

(١٤) سانت هيلانة هيرالد، ٣٠ تموز/يوليه ٢٠٠٤.

(١٥) www.sainthelena.gov.sh.

(١٦) إدارة أقاليم ما وراء البحار في المملكة المتحدة، إدارة التنمية الدولية، بيان صحفي، ١٤ آذار/مارس ٢٠٠٥.

(١٧) www.sainthelena.gov.sh.

(١٨) سانت هيلانة هيرالد، ٤ حزيران/يونيه ٢٠٠٤.

(١٩) المرجع نفسه، ١٨ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٢.

(٢٠) إدارة أقاليم ما وراء البحار في المملكة المتحدة، إدارة التنمية الدولية، بيان صحفي، ١٤ آذار/مارس ٢٠٠٥، أسئلة ممكنة ناجمة عن إعلان دعم إدارة التنمية الدولية لتأسيس وصول جوي.

(٢١) www.sainthelena.gov.sh/lifestyle/News-statementcpa.html.

(٢٢) سانت هيلانة على الإنترنت، ١٨ آذار/مارس ٢٠٠٤، www.sthelenaonline.com.

(٢٣) سانت هيلانة هيرالد، ١٤ أيار/مايو ٢٠٠٤.

(٢٤) المرجع نفسه، ١٣ آب/أغسطس ٢٠٠٤.

(٢٥) المرجع نفسه، ٢٧ شباط/فبراير ٢٠٠٤.

(٢٦) http://europa-eu-un.org.

(٢٧) سانت هيلانة هيرالد، ٣٠ تموز/يوليه ٢٠٠٤.

(٢٨) www.sainthelena.gov.sh.

(٢٩) وزارة أقاليم ما وراء البحار في المملكة المتحدة، إدارة التنمية الدولية، بيان صحفي، ١٤ آذار/مارس ٢٠٠٥.

(٣٠) سانت هيلانة هيرالد، ٣٠ تموز/يوليه ٢٠٠٤.

(٣١) المرجع نفسه، ٢٥ شباط/فبراير ٢٠٠٥.

(٣٢) المرجع نفسه، ١٨ شباط/فبراير ٢٠٠٥.

(٣٣) المرجع نفسه، ٤ آذار/مارس ٢٠٠٥.

(٣٤) www.sainthelena.gov.sh، أتيح في ٢٧ شباط/فبراير ٢٠٠٤.

(٣٥) استعراض سانت هيلانة الاستراتيجي للفترة ٢٠٠٠-٢٠١٠، حكومة سانت هيلانة، أيلول/سبتمبر ١٩٩٩.

(٣٦) بيان صحفي صادر عن وزارة الشؤون الخارجية والكومنولث، ١٢ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٢.

(٣٧) سانت هيلانة هيرالد، ١٤ كانون الأول/ديسمبر٢٠٠٤.

(٣٨) رابطة إعلام الأقاليم النائية لجنوب الأطلسي، ٣٠ كانون الأول /ديسمبر ٢٠٠٤.

(٣٩) معلومات مستمدة من منشور ”تريستان دا كونها“ (١٩٩٨) من إعداد بريان بولدوين، المسؤول الإداري لتريستان دا كونها.

(٤٠) www.sainthelena.gov.

(٤١) رابطة إعلام الأقاليم النائية لجنوب الأطلسي، ٢٥ تشرين الأول /أكتوبر ٢٠٠٤.